



التقرير الشهري حول

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

في فلسطين خلال شهر شباط من العام 2024

استمرت الانتهاكات الداخلية خلال شهر شباط من العام 2024 بوتيرة متفاوتة، يبرز هذا التقرير أهم الانتهاكات التي رصدتها الهيئة في الضفة الغربية فقط بسبب الحرب على قطاع غزة، وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات إلى ما يلي:

الانتهاك	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
حالات الوفاة غير الطبيعية	3	3	0
شكاوى حول التعذيب وسوء المعاملة	12	12	0
انتهاك الحق في إجراءات قانونية سليمة	15	15	0
عدم تنفيذ أو التأخير في تنفيذ الأحكام	2	2	0

تفاصيل الانتهاكات

أولاً: انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية

رصدت الهيئة 3 حالات وفاة خلال شهر شباط من العام 2024. توزعت حالات الوفاة على النحو التالي: حالتا وفاة في ظروف غامضة. وحالة وفاة واحدة وقعت في مراكز الاحتجاز.

* عصام العاروري	المفوض العام	* أمجد الشوا	علي السراطوي	أمل الكحلوت	* عصام خليل
* جورج جقمان		هالة شعبي	مخيمر أبو سعدة	* طلال عوكل	* هامة زيدان
* ديانا بطو		واصف الكاهن	آمال صيام	روان الضامن	عمار الدويك المدير العام
لونا سعادة		سامة عويضة	شوقي العيسة	زيداد عمرو	
			* أعضاء المكتب التنفيذي		

توضيح لحالات الوفاة

1. الوفاة في ظروف غامضة

- بتاريخ 2024/2/10 توفيت المواطنة (أ. د) 30 عاماً، من قرية كفر نعمة/ محافظة رام الله والبيرة، جراء اصابتها بجروح خطيرة نتيجة سقوطها من علو. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وتبين انها تعاني من اضطرابات نفسية.

- بتاريخ 2024/2/13 توفي المواطن (ع. د) 28 عاماً من مدينة رام الله، جراء اختناق شنفاً بعد أن قام بشنق نفسه، حيث عثر عليه جثة هامدة في المنزل الذي يسكن فيه، علماً أنه يعاني من مرض أعصاب.

2. الوفاة داخل مراكز الاحتجاز والتوقيف التابعة للسلطة الوطنية

- بتاريخ 2024/2/13 توفي المواطن (أ. ا) 49 عاماً من مدينة الخليل، بعد نقله من نظارة شرطة القلعة في مدينة الخليل إلى مستشفى الخليل الحكومي إثر إصابته بأزمة قلبية مفاجئة. وتم فتح تحقيق من النيابة العامة وتشريح الجثة للوقوف على سبب الوفاة.

3. التعذيب أثناء التوقيف – المعاملة القاسية والمهينة. تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 12 شكوى تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة، سجلت 11 منها ضد جهاز الشرطة وشكوى واحدة ضد جهاز الامن الوقائي.

ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة: ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية والتوقيف على ذمة المحافظين.

الاحتجاز التعسفي ولأسباب سياسية. تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 15 شكوى تركزت حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً.

ثالثاً: انتهاك الحق في تنفيذ قرارات المحاكم:

- تلقت الهيئة خلال شهر شباط 2024 شكوى من المواطن (ح. ص)، والتي جاء فيها أنه جرى اعتقاله بتاريخ 2023/10/15 من قبل المخابرات العامة في أريحا وان محكمة أريحا قررت بتاريخ 2024/1/16 الإفراج عنه بكفالة ومنذ لك الحين وهو محتجز ولم يفرج عنه.

- تلقت الهيئة خلال شهر شباط 2024 شكوى من المواطن (م. ض)، جاء فيها انه جرى اعتقاله بتاريخ 2023/9/24 اعتقاله من قبل المخابرات العامة في طوباس، وبتاريخ 2024/2/1 قررت محكمة أريحا الإفراج عنه بكفالة ومنذ لك الحين وهو محتجز ولم يفرج عنه ولم ينفذ قرار المحكمة.

انتهى

